تدعيم المشاركة المواطنية في تونس سبيل لتثبيت الديمقراطية الناشئة

أيمن اليزيدي
Aymen Yazidi
تونس

• منسق مشاريع مجتمعية، مؤسسة الياسمين للبحث والتواصل.

الملخص التنفيذي

تعتبر المشاركة المواطنية في الشأن العام، أرقى درجات التنظيم وتطبيقا جليا لمبدأ المواطنة، إذ لا يمكن الحديث عن ديمقراطية دون ملاحظة انخراط الجماهير في الشأن العام، وفي هذا الإطار، فإنّ الترويج للثقافة الديموقراطية هام للغاية، وبجب أن يكون مرتكزا على كون الديمقراطية تجعل من دور المواطن فاعلا ومؤثرا في صياغة السياسات العامة والقوانين وسبيلا حقيقيا لمنع عودة الديكتاتورية. ما يلزم، ليس فقط تلقين الناس تعريفاً مختصراً للديموقراطية، بل تعريفهم بمقوماتها الضرورية التي لا يمكن إطلاقاً الاستغناء عنها في عملية بناء الديموقراطية.

- عرفت تونس حراكا ثوريا انطلقت شرارته في أحداث الحوض المنجمي 2008 وتبلورت بشكل واضح في ديسمبر 2010، وقد كان الشباب عماد كل التحركات الاحتجاجية حتى سقوط النظام، وظلّ يتابع التغييرات السياسية اللاحقة، وقاد تحركات احتجاجية عديدة من تحركات القصبة 1-2-3، حتى احتجاجات جانفي/يناير 2021 المنقضية. ساهم الشباب أيضا في القيام بمبادرات تهدف إلى تحقيق المنفعة محليا ووطنيا.

- تميزت فترة ما بعد سقوط نظام بن علي أيضا بطفرة حزبية، إذ وصل عدد الأحزاب اليوم إلى نحو 220حزبًا، مقابل 23.855 جمعية مدرجة بالسجل الوطني للجمعيات سنة 2021. كما بلغ عدد المسجلين إراديًا في سجل الناخبين سنة 2014 نحو 5 ملايين و236 ألفًا و240 مواطنًا، وهو ما يمثل تقريبًا 70% من الجسم الانتخابي. أما بالنسبة لمواصفات هؤلاء المسجلين فتبدو متنوعة، إذ نلاحظ ارتفاع نسبة الفئة العمرية بين 18 و40 سنة التي بلغت نحو 63% من مجموع المسجلين، في حين بلغت نسبة النساء المسجلات 50.5%. وهو مؤشر يعكس رغبة مجتمعية في التنظم والمشاركة في الحياة العامة. وفي استبيان قامت به شبكة مراقبون حول "مشاركة فئتي الشباب والنساء في الحياة العامة" توصلوا لمزاج عام غير راض عن الشأن العام، حيث قدّر الرضا عن الوضعي الاقتصادي بـ (71 % من الشباب و61 % من النساء كان تقييمهم سيء وسيّء جدا) والوضع السياسي بـ (71.9 % من الشباب و69.7 % من النساء عبروا عن عدم رضاءهم الكامل).

الإشكالية

لعب الشباب دورا محوريا في مسار الثورة التونسية، كما سبق وأن بدأت مظاهر احتجاجهم بشكل ملحوظ ضمن مجموعات كرة القدم، مع الفترة الأخيرة لزمن حكم بن علي (1987-2010). يمثل الشباب نسبة 30% من الفئة العمرية بين (15- 29 سنة) و51% (تحت سن 30)، كما أنّ دستور 2014 نصّ في فصله (8) على أنّ الشباب قوة فاعلة في بناء الوطن وأنّ الدولة تحرص على تنمية قدراته وتوفير الفضاء المناسب للإسهام بشكل إيجابي، وأضاف في فصله (133) على ضمان القانون لتمثيلية الشباب في مجالس الجماعات المحلية. بما أنّ الشباب يشكل نسبة هامة من المجتمع التونسي، فإنّ مشاركتهم تكون فارقة في كل المستويات. لكن بعد فشل الحكومات المتعاقبة منذ 2011 في تلبية رغبات الشباب المتطلع لتحقيق أهم مطالبه التي أطلقها بشكل عفوي في الحراك الاجتماعي "الحرية والكرامة والتشغيل" وبعد المشاركة المحترمة لمختلف فئات المجتمع في الانتخابات التأسيسية في 2011 حيث ناهزت 60%، واصلت أرفع بقليل في انتخابات 2014 بمعدل 64% لتتراجع في انتخابات 2019 لتبلغ 54%.. ونسبة الشباب المصوتين فيها ضعيفة لا تكاد تذكر، ويتأكد في تصريح للجزيرة نت لنائب رئيس الهيئة العليا للانتخابات فاروق بوعسكر عشية

الانتخابات الرئاسية 2019 حيث قال أنّه يتأسف لما تم تسجيله من عزوف، خصوصا من فئة الشباب مقابل مشاركة كبيرة للمسنين". رغم وجود حراك افتراضي في منصات التواصل الاجتماعي أبرزها "فايسبوك"، إلاّ أنّه وفق معهد الإحصاء الوطني بتونس 3% من الشباب ينخرطون في الجمعيات، و1% فقط منخرطين في الأحزاب السياسية، حيث تعتبر نسب ضعيفة جدا في ديمقراطية تمثيلية ناشئة عمادها الأحزاب والمجتمع المدني كفضاءات تأطير ومشاركة.

ستركز هذه الورقة على أهم العقبات التي تجعل من مشاركة الشباب ضعيفة في الحياة، وهو عكس ما كان عليه الأمر في بداية الحراك الثوري ديسمبر_يناير 2010/2011، حيث كان حضور هذه الفئات لافتا في المشهد العام، لتتحول مشاركتهم بعد الإحساس بالخيبة فقط في شكل تحركات الاحتجاجية لسياسات الحكومات المتعاقبة، أو حملات افتراضية.

السياق العام

لا ينفك الترابط بين السياسي والاقتصادي، حيث أنّ المشاكل الاقتصادية التي يواجهها الشباب، والتي رغم محاولته إيصال صوته بشتى الطرق الممكنة، والتي بدأت بالإحتجاج عبر الثورة، وتواصلت عبر المشاركة في الانتخابات محاولا التغيير، إلاّ أنه لم يلاحظ تغييرا يذكر، ورغم أنّ الأحزاب والمجتمع المدني عماد الديمقراطيات، وأجسام وسيطة تلعب دور التأطير والتكوين وتفعيل دور المواطن في الشأن العام، إلاّ أنّ الشباب لا يقبل على الانخراط والفاعلية فيهما، ولا يراهما وسائل ناجعة لنيل حقوقه والتعبير عن مواقفه. تأسست الثورة التونسية على مطالب اقتصادية/ اجتماعية، وبحلّها، تتحقق أبرز مطالب الثورة، حيث يرى الشباب أنّ العراقيل تكمن في البيروقراطية والإدارة الكلاسيكية التي تشكل عائقا حقيقيا أمامه، سواء في خلق مواطن شغل وتطبيق مناويل تنمية جديدة فعّالة، أو في تيسير إنجاز الشباب الراغب في تأسيس مشروعه الخاص، فيبقى الأمل متضائلا، ما سينعكس على مصداقية المشروع الديمقراطي كحل لتحقيق الرفاه، وهو الذي سيجعل من الشباب المحتج عازفا عن المشاركة في الحياة العامة.

سنركز في هذا الجزء على العراقيل السياسية والاقتصادية التي تواجه الشباب، نظرا لكونها من أهم الشعارات التي نادى بها الشباب المحتج.

أ- العوائق السياسية

عرفت تونس طفرة حزبية منذ اندلاع ثورة ديسمبر_يناير 2010/2011، حيث سارع النشطاء إلى تأسيس الأحزاب السياسة رغبة منهم في المشاركة في الحياة العامة، لتصل إلى حدود 220 حزب سنة 2021. هذه الأحزاب في نسبة هامة لم تحين عناوين مقراتها أو تسوي وضعياتها المالية، فضلا عن كون عدد هام من مؤسسيها هم إمّا من عائلة واحدة أو مجموعة أصدقاء، فضلا على أنّ جلّ هذه الأحزاب تفتقر لرؤية وهيكلة كذا لموارد مالية من أجل ضمان بقائها... لم تدم طويلا هذه الأعداد المهولة من الأحزاب في تونس الثورة. حيث في هذا السياق، قال المدير العام للعلاقة مع المجتمع المدني، المكلّف بملف الأحزاب برئاسة الحكومة مراد محجوب في إحدى تصريحاته، أن 158 حزبا سياسيا هي في مستوى التقاضي حاليا، بسبب عدم تقديمها التقارير الخاصة بمراقبة حساباتها المالية، منذ تأسيسها أو لبعض الفترات، وفق ما ينص عليه المرسوم 87 لسنة 2011".

من جهة أخرى، لا يفضل الشباب التونسي الانخراط في الأحزاب السياسية التقليدية، حيث يرى للشباب أنهم لا يستطيعون التأثير داخلها، ويرون أنّ جلّ قياديّها من الكهول والشيوخ. كما يشعر الشباب التونسي بأن أصواتهم لا تسمع ولا يمكنهم التواجد في المراكز القيادية وداخل العملية السياسية فيها، وبحسب استطلاع غالوب لعام 2013 بشأن المستويات المعيشية وتقييم الحياة والرفاهة الاجتماعية، أفاد 80% من الشباب المستجوب بأن ليس لديهم ثقة في حكوماتهم الوطنية ويثقون في الجيش والأئمة المحليون، مقابل 8.8% من شباب الريف و31.1% من شباب الحواضر يثقون في المؤسسات السياسية. ووفق استقصاء قام به المرصد الوطني للشباب (2013) يعتبر الشباب أن الخروج في الاحتجاجات أفضل طريقة للتعبير عن حالة الإحباط التي يعيشها، في ظلّ غياب قنوات فعّالة للمشاركة السياسية، كما يعتبر 72% من الشباب المستجوب أنّ المقاهي المكان المناسب

أحد أبرز المواضيع التي تدور حولها النقاشات الأسرية. ، أمّا في نتائج دراسة حول مشاركة النساء والشباب في الحياة العامة والشأن المحلي، أجرته "شبكة مراقبون" الذي قام به أكّد 61.4% لا يبدون اهتماما بالأمور السياسية والقضايا المحلية، فيما يجيب الشباب المستجوبون عن عدم تصويتهم في الانتخابات البلدية 21.3% قاطعوا من منطبق موقف مبدئي، و12.5% يرون أنّ التصويت لن يغير شيئا، أمّا 11.2%لا يثقون في الأحزاب.

تعتبر مؤسسات المجتمع المدني الأكثر ثقة لدى الشباب، حيث بحسب مسح قام به المرصد الوطني للشباب 40.8% المستجوب يرى بأن النشاط صلب الجمعيات مفيد و20.6% يراه "يوصل الصوت". يقبل على الانخراط في الجمعيات حوالي 3% من الشباب ويرى الآخرون أن المعوقات أمام الانخراط صلب الجمعيات 32.2 بسبب الانطباعات السلبية حولها (فساد مالي) و22.1% لتسيسها و16.3% من الشباب يفضل المشاركة عبر آليات أخرى. تبقى أيضا من أهم المشاكل التي تواجه الجمعيات مسألة التمويل، إذ يوجد عدد من الجمعيات التي تحظى بشراكات مع مانحين دوليين، لكن أغلب الجمعيات ليست لديها قدرات تؤهلها على كتابة مشاريع والنقاش مع المانحين الدوليين، فضلا عن هيكلتها ومنهجيات عاملها التي لم تعد تستجب لطرق الإدارة الحديثة.

بحسب ما يفسره الشباب من خلال الأرقام الواردة أعلاه، انّهم لم يجدوا في الديمقراطية طريقا للإصلاح وتحقيق مطالبهم "الاجتماعية" بالأساس، حيث من أبرز المطالب المرفوعة في ثورة ديسمبر_يناير 2010/2021 "التشغيل استحقاق يا عصابة السرّاق"، حيث لم تقدر الدولة على التشغيل، وعجرت الأحزاب عن مكافحة الفساد، وأحسّ الشباب بخيبة أمل، انعكسن آليا على رغبتهم في الفاعلية والمشاركة في الحياة العامة، حيث لا يمكن لمن يؤمن استقراره المادّي أن يكون فاعلا في الفضاء العام... فضلا، عن كون الثقافة المواطنية التونسية، لا تميل كثيرا للمبادرة الحرة، لعدة عوامل، منها غياب روح المغامرة، وكثرة الرخص والملف الإداري الشاقّ لمن يريد الاستثمار من الشباب، كذلك صعوبة التمويل وشروطه العسيرة.

ب- العوائق الاقتصادية/ التنموية

مثلت البطالة محركا أساسيا لثورة ديسمبر 2010، حيث خرج الشباب يعبر عن غضبه من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمنهج الديكتاتوري للنظام آنها. إنّ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، لا تقل أهمية عن الحقوق السياسية، إذ أنّ تحقيق الكرامة والأمان الاجتماعي يحقق توازنا في شخصية الفرد ويمكنه من متابعة الشأن العام والتأثير فيه. يتأكد هذا من خلال تفاعل الشباب مع الوعود الانتخابية خلال انتخابات المجلس التأسيسي 2013، خصوصا مع العريضة الشعبية، وهي مجموعة قوائم قادها الهاشمي الحامي سياسي تونسي مقيم في بريطانيا، حيث كان غالبية من ترشحوا ونجحوا في حيازة مقاعد بالمجلس التأسيسي من الشباب، كما أنّ أغلب من انتخبوها من الشبّان، نظرا للوعود بالتشغيل والعلاج المجاني والمنح للعاطلين عن العمل، لحوالي 5000 عاطل إلى حين تشغيلهم... أيضا، كلّنا لا ينسى تصريح سفير الاتحاد الأوروبي في تونس باتريس بيرغاميني لدورية "لوموند" الفرنسية التي أحدثت الكثير من الجدل بسبب تضمنها إشارة إلى الاقتصاد الريعي واللوبيات المستفيدة منه، واعتباره ذلك المشكل الرئيسي في الاقتصاد التونسي في تونس. أمام كل ما سبق، نجد أنفسنا إزاء أزمة بطالة خانقة تقلصت بعض الشيء في 2013، لترتفع بعدها، لتصل إلى 17.8% بحسب العهد الوطني للإحصاء)حكومي(، 40% منهم من حاملي الشهادات العليا، لعلّ أهم سبب هو توقف الدولة عن الانتداب في الوظيفة العمومية منذ 2017. رغم إصدار البرلمان لقانون 38/2021 المعروف بقانون تشغيل من طالت بطالتهم، فإنّه تعطّل اصدار النصوص الترتيبية الخاصة به، وبعد أن ختمه رئيس الجمهورية قيس سعيد، تراجع عن تطبيقه، بعد حيازته كل السلطات وتجميد عمل البرلمان وإعفاء الحكومة، عقب إجراءات ما يعرف بـ 25 يوليو 2021، ما دفعهم للخروج للاحتجاج والمواجهات مع الأمن، الأمر الذي عاظم لديهم الشعور بعدم الثقة في المسؤولين. أمّا على مستوى بعث المشاريع الخاصة والمبادرة الحرّة فالأمر لا يختلف كثيرا، حيث يواجه الشباب مصاعب عديدة، إذ قام البنك الدولي بمسح، خلص فيه لكون 93.7% من الشباب يواجه مشكلة تمويل، في حين 6.7% يواجه مشاكل

تحصيل المعلومات اللازمة، كما يعاني ثلث الشباب من عبء الإجراءات البيروقراطية التي تحول دونه واستخراج التراخيص والوثائق المطلوبة في وقتها. وبحسب شهادات لشباب مبتدئ لمشروعه الخاص، يباشر أغلبهم خطواته الأولى في أماكن غير ملائمة لممارسة النشاط وهو ما يجعله معرضا للمضايقات والابتزاز من قبل الجهات الرسمية.

يقول طارق الكحلاوي في مقاله بورجوازية الريع في تونس "... تحدثت أغلب هذه البحوث عن حماية رأس المال من المنافسة ومن ثمة ضمان ريع منتظم. الاقتصاد الريعي هو وضع معطلات بيروقراطية في الاقتصاد لحماية البعض، وهي أقلية من المنتفعين من المنظومة الراهنة وحمايتهم من الأغلبية الباقية..." وتضيف سناء عدواني في مقالها مطالب بكسر اقتصاد الرخص الريعي في تونس في جريدة العرب " يرى خبراء اقتصاد أن المنظومة التشريعية والقانونية في تونس رسخت طيلة عقود مفهوم الاقتصاد الريعي من خلال شرعنة احتكار عائلات على الإنتاج عبر نظام الرخص وكراس الشروط وتعقيد النظام المصرفي"، ما ذكره طارق وسناء في مقاليهما، يؤكده علاء الزايري شاب تونسي ألّف مسلسل "خديم الحاكم" تّم عرضه على شاشة تلفزة تي في التونسية، حيث يذكر أنّ الشباب يتجه بسبب التضييقيات والعراقيل إلى العمل في خارج دوائر القانون "التجارة الموازية" كسبيل للممارسة أنشطتهم ومشاريعهم التجارية "التقليدية" لكثرة الرخص والإجراءات الإدارية المعرقلة، ينضاف لهذا حادثة المنع الحاصل في تداول العملة الرقمية والتجارة الالكترونية الدولية وتجريم العمل الحر "Free-Lance" وقد تم تتبع عديد الشباب لهذه التهمة، لعل آخرهم الشاب التونسي الذي حصلت له تتبعات عدلية بمناسبة حصوله على مرابيح من تجارته مع شركة أمازون والمقدرة بحوالي 6.500 دولار.

يواجه الشباب مشاكل اقتصادية/ اجتماعية كانت محركا أساسيا في خروجه للاحتجاج، وأمام غياب الحلول الناجعة، وعرقلة المجهودات الرامية لتعديل التشريعات الخاصة بالحريات الاقتصادية، وسيطرة عائلات متنفذة على الاقتصاد)الريعي(فنحن أمام شباب معطّل وغير مكترث بالشأن العام، وخلق لديه التفكير في الحلول خارج إطار القانون والدولة، ما يفسر تنامي ظاهرة التهريب والتجارة الموازية. ما سبق، خلق رأيا عاما شبابيا كون الديمقراطية ومعها الأحزاب والجمعيات ليست سبيلا لخلق التنمية وتحقيق المطالب الاقتصادية/ الاجتماعية، وأنّهم لا يثقون في هذه الأطر التقليدية "العاجزة" عن التغيير... لعلّ ما يفسر القبول بإجراءات 25 يوليو التي قام بها الرئيس سعيد، التي سرعان ما تحولت بدورها لخيبة أمل وبداية مواجهة هؤلاء الشباب مع السلطة المتمثلة في الرئيس قيس سعيد مجددا.

- **التجارب النموذجية :**

يقول سعد الراوي "مَن لمَ يـخَطِط وَلَيسَ لَديَـهِ مَشرُوع، فهوَ جُزء مِنْ مُخَطَطات الآخَرينْ وَمَشارِيعَهُ" ومن هذا المنطلق، فإنّه من الضروري معالجة "ضعف مشاركة الشباب في الحياة العامة" بما يتناسب من حلول مبتكرة. إنّ للشباب ثقافة تشير إلى وجوههم وتمايزهم، وفكر وقيم واتجاهات وعادات تميزهم عن سائر الفئات الأخرى.

كتجربة مقارنة، شهدت أوكرانيا ثورة سنة 2014 على الفساد والبيروقراطية، عانت من أزمة اقتصادية خانقة وارتفعت معدلات البطالة. استطاع العديد من رواد الأعمال الشباب في أوكرانيا تدشين مشروعات ناجحة. تمكن الشباب الأوكراني إلى الوصول إلى خارج السوق الأوكرانية وحققوا أرباحا تضاهي أرباح نظرائهم في العواصم الأوروبية الأخرى، أو تفوقها. تقول ياريما دوخ، رئيسة قسم الاتصالات بأكاديمية الريادة بأوكرانيا: "لم يعد غريبا في أوكرانيا أن ترى صاحب مشروع ناجح تحت سن 35 عاما. فقد أصبح الشباب الأوكراني أكثر انفتاحا على العالم الخارجي. وهناك الكثير من المراهقين الآن في كييف يتحدثون ثلاث لغات بطلاقة". يتأكد هذا من خلال شركة "غرامرلي" لبرامج وتطبيقات للمساعدة في الكتابة باللغة الإنجليزية أصبحت من الشركات الكبرى عالميا وشركة "بيتكيوب" لتطوير أجهزة وبرامج للحيوانات الأليفة. وارتفعت رواتب العاملين في أوكرانيا وغدت أقرب إلى رواتب نظرائهم في البلدان الغربية من أي وقت مضى، إذ يتراوح الدخل الشهري لمهندسي البرمجيات ما بين 2000 و3000 دولار، ويختصم منه ضرائب بنسبة 5 في المئة فقط.

قامت أوكرانيا:

- اختصار إجراءات فتح الشركات.
- تقديم المرافقة والدعم والإحاطة، فضلا عن تعزيز قدرات تحدث اللغات وأهمها الإنجليزية لسهولة الولج لأسواق عالمية.
- جلب الشراكات الدولية، أهمها ضمانات الائتمان التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للمصارف المحلية من أجل تسهيل عملية الإقراض لمزيد تأسيس الشركات الصغيرة والمتوسطة.

التوصيات

يمكننا في تونس:

<u>على مستوى تعليم الانجليزية:</u>

يعتبر تعليم اللغة الإنجليزية باعتبارها اللغة العالمية الأولى، أداة تمكن من الانفتاح على أسواق عالمية وتيسر اندماج خريجي الجامعات في سوق الشغل، وإيجاد فرص هامة ومن المهم تعليم اللغة الانجليزية :

1) في مرحلة التعليم الابتدائي منذ السنة الثالثة ابتدائي.

2) تخفيض معاليم دراسة الإنجليزية في المعاهد الخاصة، ويمكن أن تتكفل الدولة بقسط من معاليم الدراسة بهذه المعاهد، عبر إبرام اتفاقات مع مؤسسات دولية مخصصة لذلك.

3) إحداث منصة إلكترونية لتعلم الإنجليزية، ويمكن أن يكون مشروعا يجمع مؤسسات المجتمع المدني المختص والدولة ويمول من دول أو مؤسسات مانحة.

<u>على المستوى الاقتصادي:</u>

يواجه الشباب عراقيل عديدة تجعلهم يعدلون عن تأسيس مشاريعهم الخاصة، والعراقيل بالأساس تكون في مستوى البيروقراطية والرخص والملف الإداري المرهق، وحتى في تمويل مشاريعهم، وفي هذا الإطار نقترح:

1) من الضروري مراجعة فورية ومستعجلة لملف الرخص، بالتقليص منها وإلغائها ليتيسر سهولة الاندماج في الاستثمار لمن يمكنه ذلك، وللشباب على وجه الخصوص، كذلك التقليص واحتصار الملف الإداري في ملف بسيط وموحد يجمع إدارات عديدة في شبك خدمات واحد وفعّال، والتفكير في رقمنه هذه الخدمات لربح الوقت.

2) في مستوى التمويل، يمكن صياغة استراتيجية وطنية، يتقاطع فيها كل من وكالة التشغيل والعمل المستقل والبنوك الوطنية وبنك التضامن مع المؤسسات الدولية المانحة والمنظمة الدولية والأوربية التي تشتغل في مجال دعم المبادرة الخاصة، ويكون مجال التدخل مدروس، والتفكير في تخصيص ودائع ترصد للشباب بهدف تمويل مشاريع تمول من المنظمات المؤسسات المانحة وفق استراتيجية وطنية.

في نفس السياق، من الضروري تفعيل النصوص الترتيبية الخاصة بقانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المصادق عليه بتاريخ 17 جوان 2020 الذي سيمكن من طرق تمويل جديدة وفعّالة، وسيؤسس لثقافة استثمار جديدة واجتماعية أفقية، وتفعيل قانون 38/2021 لتشغيل من طالت بطالتهم، وإصدار النصوص الترتيبية الخاصة به، والتراجع عن إلغائه.

<u>على مستوى التربية والثقافة:</u>

من الضروري التركيز على المدرسة والمعاهد، كذلك دور الشباب والثقافة، باعتبارهم منطلقات تكوين ودعم شخصية الطفل والشاب والأطر التي تثبت المشروع الوطني في الشباب وتحفزهم على التأثير والقيادة المجتمعية، ولهـذا:

1) نؤكد على دور المدرسة في العناية بشخصية الطفل ودعم المشاريع التي تشتغل على دعم ثقافة المواطنة لدى الأطفال، ودور دُور الثقافة والشباب في تأطير وتفعيل دور الشباب في الفضاء العام، ويمكن الشراكة مع منظمات وجمعيات في مشاريع مشتركة، ومن المقترحات ونقترح مشروعين:

1.1 تفعيل دور نوادي المدارس عبر تخصيص مساء الجمعة والسبت لأنشطة تنمّي الحسّ المواطني والمدني لدى الأطفال، فمثلا النوادي

المسرحية والفنية يمكن أن تكون رافدا هام للمناهج الرسمية، ويمكن القيام بمسرحية يساهم في صياغتها التلاميذ وتجسيدها وتكن وسيلة للتعاطي مع المفاهيم الأساسية للمواطنة والديمقراطية والمواطنة الفاعلة.

2.1 تفعيل دور التلاميذ داخل القسم، يمكن إسناد مسؤولية للتلميذ أو لعدد منهم بصفة دورية ومرافقتهم فيها، كتنظيم تحية العلم، والعناية بالقسم وجماليته والمحافظة على نظافته... وهي من بين المسائل التي تعود التلميذ على روح المسؤولية والفاعلية وستنعكس على سلوكه مستقبلا.

2) إعادة إحياء الحياة الثقافية داخل دور الشباب والثقافة، وفق مشروع وطني وخصوصا منها في المناطق الداخلية والحدودية، كي تكون حلول لانتشال الشباب من الانحرافات السلوكية والسلبية وإبراز قصص نجاح لشباب في تلك المناطق لتكون ملهمة للبقية، ونذكر في هذا السياق قصة شباب من مدينة فريانة الحدودية بولاية القصرين بتونس، حيث قاموا بإنتاج مسلسل عنوانه "خديم الحاكم" وتحّدوا الصعاب وأنتجوا مسلسلا تم عرضه في فضائية تلفزة تي في... يمكن أن تكون قصة ملهمة ومحفزة لشباب مثلهم، وهي تجربة من التجارب التي تتفاعل مع الشأن بشكل ناقد ومقدمة لبدائل اجتماعية واقتصادية...

الإعلام المحلي:

أمّا في مجال الإعلام، تدعم منظمة اليونيسيف في نيبال مشروع ' أصوات الشباب'، ففي كل أسبوع يطرحً ومن ثم يطلب من المستمعين المشاركة في النقاش فريق إذاعي موضوعًا أو سؤالُ عبر إرسال رسائل نصية مجانية. كما يتاح النقاش عبر الموقع الإلكتروني التابع الإذاعة. حيث للإعلام المحلي دور هام في شد المستمع والقرب من مشاغله الحياتية اليومية. نظمت تونس عبر المرسوم عدد116 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 الإطار القانوني للإذاعات الجمعياتية، وتأسست عدد هام من الإذاعات، ولعل من أبرزها إذاعة "Mandra FM" بمحافظة بنزرت، حيث نجحت في تمكين عشرات الشباب من القدرة على التعاطي الإعلامي مع مشاغل الجهة، والتفاعل مع القضايا المحلية بحرفية. كما فعلت قدرات شباب من النشطاء المحليين وصارت حركية الجمعيات أكثر شيوعا وفي نطاقا أوسع، كما تعتبر من أفضل التجارب المؤثرة في الشباب.

ينصح في هذا الإطار، بـ:

1) إحداث صندوق لفائدة دعم هذه الإذاعات المحلية، وتمكينها من التمتع بالإشهار العمومي ما من شأنه تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتمكينهم تأطير مستمر ومرافقة، وتعزيز الشراكات مع الشركاء الدوليين المختصين.

2) إعفاء الإذاعات الجمعياتية من رسوم خدمات البث، لفترة خمسة سنوات منذ بداية بثها.

3) تمكينهم من مقرات بمقابل رمزي، ومساعدتهم على التجهيزات التقنية، عبر تحفيز رجال الأعمال بمناطقهم على التبرع لهم مقابل تحفيزات.

نجاح تجربة الإعلام المحلي سيمكن من تعزيز ثقة المواطن، من خلال نقل مشاغله وتبليغ صوته على المستوى المحلي والجهوي. إذ يفتح قنوات الحوار مع المسؤولين المحليين والجهويين ويختصر المسافة ويساهم في رفع اللبس ويبرز الإنجازات والأهم يمكن المواطن من وسائل أكثر تطورا في ممارسة مواطنته والانخراط بأكثر فاعلية في الشأن العام.

على مستوى المجتمع المدني:

تقوية قدرات المجتمع المدني الوطني والمحلي، من شأنه تقوية الأجسام الوسيطة بين الدولة والمجتمع، وخلق فضاءات قوية فاعلة تيسر الحوار وتكون المجتمع على الفاعلية والتأثير في إطار القانون، كما يمكن أن تؤطر الشباب بصفة خاصة على التكوين القيادي المؤسساتي وتكون لهم ثقافة ديمقراطية إيجابية.

ينصح في هذا الإطار بـ:

1) دعم الدولة أكثر لقدرات المجتمع المدني، خصوصا بالمناطق الداخلية والحدودية، وذلك بتخصيص برامج أكثر فاعلية من الموجودة حاليا، من أجل دعم القدرات التسيرية وكتابة المشاريع

ومرافقتهم بخبراء ومختصين لبناء القدرات القيادية.

2) من المهم أن تكون المشاريع المجتمعية الممولة من المنظمات الدولية والسفارات الأجنبية العاملة بتونس نابعة من احتياجات المجتمع المدني والدولة التونسية، ولهذا ينصح بتكوين مجلس استشاري بين الدولة والمنظمات الفاعلة والناشطة في مستوى وطني، يتم فيه تحديد أهم الأولويات ذات الجدوى وتأسيس قنوات حوار تعرض فيها المشاريع المنصوح بها على المؤسسات الممولة لبرامج المجتمع المدني، وبهذا يمكن تحقيق إضافة حقيقية في مستوى المشاريع المجتمعية والتي ستكون لها أثر هام في الواقع.

البرامج والاستراتيجيات الاتصالية للدولة وللأحزاب:

- مراجعة برامج الأحزاب السياسية وهيكلتها من أجل تحسين أدائها من جهة، ومن جهة أخرى لتطوير قدرتها على اقناع واستيعاب الشباب داخلها، وتوفير الأطر المناسبة لهم من أجل تحقيق الإضافة، وتخصيص مخاطبين لهم من شباب مثلهم وتقديم قصص نجاح شباب قيادي داخل أطر الأحزاب ساهم في إنجاح برامج.

- تطوير الإستراتيجية التواصلية/الإعلامية الرسمية للدولة، كي تتمكن من ابراز برامجها وانجازاتها بشكل تسويقي يقنع الشباب ويخاطبه بتقنيات بصرية ومضامين مؤثرة، بشكل يتناغم مع أحدث نظريات التأثير والإقناع وتثمين المنجزات.

المراجع

- تونس: الانتخابات التشريعية بعد الثورة. عبد اللطيف الحناشي https://shortest.link/jvG
- مشاركة الشباب في الأردن والمغرب وتونس مشروع لصندوق الانتقالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا لشراكة دوفيل في مجموعة السبعة https://www.oecd.org/mena/governance/OECD%20Youth%20Participation%20Arabic%20218%20web%20v2.pdf
- تونس إزالة الحواجز أمام إشراك الشباب تقرير للبنك الدولي والمرصد الوطني للشباب 2014
- الانتخابات البلدية في تونس: ترسيخ للممارسات الديمقراطية. أسماء نويرة https://shortest.link/jvF
- تقارير وإحصائيات الهيئة العليا المستقلة للانتخابات /ISIE http://www.isie.tn
- المسح الوطني للشباب 2018-2019 للمرصد الوطني للشباب https://cutt.us/RGYov
- "مدينة الصراعات" التي تحولت إلى مركز عالمي للتكنولوجيا كريستين بوريس موقع BBC NEWS Arabic https://www.bbc.com/arabic/vert-cap-45568771
- مقال النقابة التونسية للإذاعات الجمعياتية ترفض الإجراءات المعلنة لفائدة قطاع الإعلام https://www.babnet.net/cadredetail-137041.asp
- نتائج دراسة حول مشاركة النساء والشباب في الحياة العامّة والشّأن المحلّي لجمعيّة "شبكة مراقبون" بالتعاون مع مكتب الدراسات "وان تو وان" للبحوث والاستطلاعات وبدعم من مؤسسة " هاينريش بول " https://tn.boell.org/ar/2018/12/19/ntyj-drs-hwl-mshrk-lnwswlshwbb-fy-lhy-lmw-wlshwn-lmhlwy-47-mn-lshbb-gyr-mhtmyn-blhy-lsy-0
- مقال بورجوازية الريع في تونس: خارطة المصالح لطارق الكحلاوي https://bit.ly/3CKVPyD
- مطالب بكسر اقتصاد الرخص الريعي في تونس، نظام الرخص المقّنن والمنظومة المصرفية تحميان مصالح الأسر المتنفذة https://bit.ly/3FCNAq4
- محاكمة شاب تونسي حصل على مرابيح بمناسبة تجارته مع شركة أمازون https://bit.ly/2ZglrWd
- العريضة الشعبية... مفاجئة تونس https://bit.ly/3DWMHrK